الجمهورية التونسية
وزارة الاقتصاد والتخطيط
ديوان تنمية الجنوب

متابعة الظرف الاقتصادي بالجنوب التونسي 2025

جوان 2026

الفهرس

	الصفحة
تمهيد	1
الظرف الاقتصادي في أرقام	2
I. تقديم عام للجنوب التونسي	3
II. المؤشرات الاقتصادية لسنة 2025	4
1. الفلاحة والصيد البحري	4
2. الصناعة	7
3. السياحة والصناعات التقليدية	8
4. النقل	11
III. ديناميكية الاستثمار الخاص خلال سنة 2025	13
1. الخصائص الاقتصادية للسكان	13
2. الفلاحة والصيد البحري	15
3. الصناعات المعملية والخدمات	18
4. الشركات الأهلية	22
5. آليات التمويل	24
6. برامج دعم المبادرة الخاصة والتشغيل	26
IV. المقترحات	29
خاتمة	32

قائمة الخرائط

الصفحة

خارطة التقسيم الإداري للجنوب التونسي 3
خارطة الخصائص الاقتصادية لولايات الجنوب التونسي 4

قائمة الجداول

جدول عدد 01: مقارنة قطيع الماشية وإنتاج اللحوم بالجنوب مع المستوى الوطني 6
جدول عدد 02: تطور أهم المؤشرات السياحية حسب الولايات 9
جدول عدد 03: توزيع نسب البطالة حسب الولاية والجنس 2024 14
جدول عدد 04: تطور مؤشرات التشغيل بولايات الجنوب 15
جدول عدد 05: تطور الإستثمارات الفلاحية صنفي "أ" و"ب" بولايات الجنوب 17
جدول عدد 06: تطور نوايا الإستثمار في الصناعات المعملية المصرح بها حسب النشاط 19
جدول عدد 07: التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية المنجزة والتي دخلت طور الإنتاج 21
جدول عدد 08: التوزيع الجغرافي للشركات الأهلية حسب النوعية 23
جدول عدد 09: حوصلة لتنفيذ آلية إعتماد الإنطلاق1 حسب الولايات 25
جدول عدد 10: توزيع تدخلات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بولايات الجنوب 25
جدول عدد 11: برنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل لسنة 2025 حسب الولايات 26
جدول عدد 12: برنامج تمويل الباعثين المنخرطين في إطار المبادر الذاتي لسنة 2025 حسب الولايات 28

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد 01: توزيع حجم الاستثمار لصغار الفلاحين حسب الولايات 16
رسم بياني عدد 02: توزيع الاستثمارات الفلاحية المصرح بها والمصادق عليها حسب الولايات 17
رسم بياني عدد 03: توزيع نوايا الإستثمار في الصناعات المعملية المصرح بها حسب السوق 20
رسم بياني عدد 04: توزيع نوايا الإستثمار في الصناعات المعملية المصرح بها حسب الولايات 20
رسم بياني عدد 05: تطور نوايا الإستثمار في الخدمات المرتبطة بالصناعة خلال سنتي 2024-2025 22
رسم بياني عدد 06: توزيع تدخل البنك التونسي للتضامن حسب الولايات 24
رسم بياني عدد 07: توزيع كلفة مشاريع برنامج تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2025 حسب الولايات 27

تمهيد

تمثل ولايات تطاوين ومدنين وقابس وقبلي وتوزر وقفصة، فضاءً استراتيجياً ذو أهمية حيوية ضمن المنظومات الاقتصادية الوطنية. وتزخر هذه المناطق برصيد ثري من الموارد الطبيعية والمقومات الإنتاجية والموروث السياحي والثقافي، مما يجعلها محوراً أساسياً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة شاملة ومعمقة للواقع الاقتصادي بولايات الجنوب خلال سنة 2025، حيث يسلط الضوء على أداء أبرز القطاعات الحيوية كالفلاحة والصناعة والسياحة والنقل، ويستعرض المؤشرات الإيجابية التي شهدتها هذه السنة، والتي تجسدت في تحسن الإنتاج واستعادة نسق النشاط في عدد من المجالات.

وإلى جانب رصد الأداء الاقتصادي العام، يركّز التقرير بشكل خاص على تحليل ديناميكية دفع الاستثمار الخاص، باعتباره محركاً أساسياً للتنمية وخلق فرص العمل. حيث يتم استعراض تطور نوايا الاستثمار في القطاعات الفلاحية والصناعية والخدماتية، وتقييم دور آليات التمويل وبرامج الدعم المختلفة في تحفيز المبادرة الخاصة والجماعية، بما في ذلك الشركات الأهلية.

يستند هذا العمل إلى المعطيات والتقارير الصادرة عن ديوان تنمية الجنوب ومختلف الهياكل الجهوية والوطنية، ويقدم في نهايته جملة من المقترحات الهادفة إلى تعزيز جاذبية ولايات الجنوب وتثمين مواردها ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.

الظرف الاقتصادي في أرقام

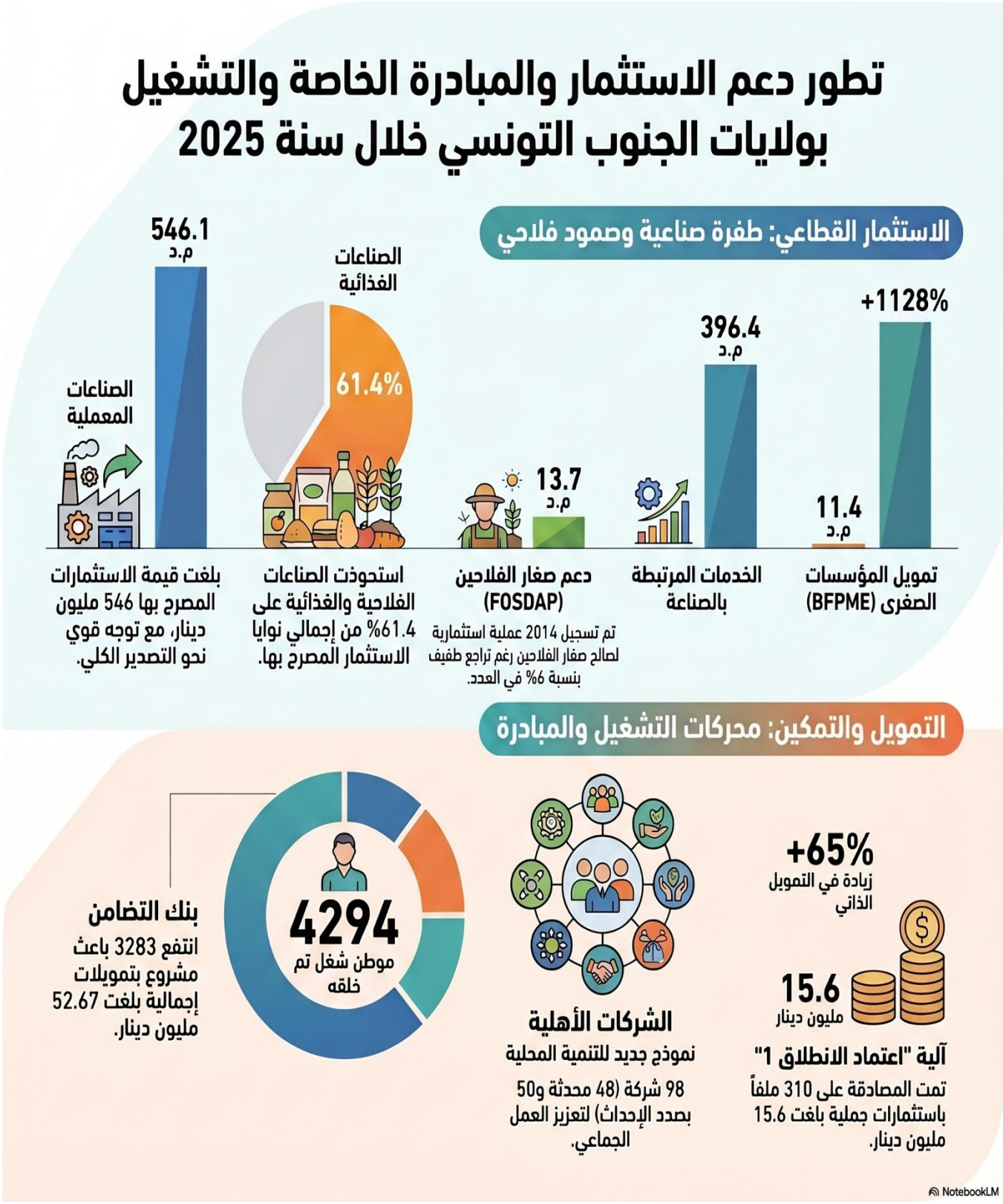

I. تقديم عام للجنوب التونسي

يحتل الجنوب التونسي موقعا جغرافيا متميّزا يربط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسّط وبلدان المشرق والمغرب العربي حيث يحدّه البحر الأبيض المتوسط وليبيا من جهة الشرق والجزائر من جهة الغرب.

يشمل الجنوب ولايات تطاوين ومدنين وقابس وقبلّي وقفصة وتوزر، ويتميّز بإمتداد جغرافي واسع على مساحة 91 ألف كلم^2 وهو ما يناهز 56% من مساحة البلاد.

يضمّ الجنوب التونسي 56 معتمدية و61 بلدية و386 عمادة ويتميّز بخصوصيات طبيعية وإقتصادية وديموغرافية فريدة.

خارطة التقسيم الإداري للجنوب التونسي

يعد الجنوب التونسي 1,8 مليون نسمة سنة 2025 وهو ما يمثل حوالي 15% من مجموع سكّان البلاد. كما بلغ عدد السكان النشطين المشتغلين 493 ألف نسمة وهو ما يمثل 13,4% من إجمالي المشتغلين على المستوى الوطني (إحصائيات 2024).

II. المؤشرات الاقتصادية لسنة 2025

تُمثل ولايات تطاوين ومدنين وقابس وقبلي وتوزر وقفصة، فضاءً استراتيجياً حيوياً ضمن المنظومة الاقتصادية الوطنية، لما تزخر به من ثروات طبيعية ومقومات إنتاجية وسياحية وتراثية متنوعة. وتضطلع هذه الولايات بدور محوري في دعم الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها الفاعلة في قطاعات حيوية على غرار الفلاحة الواحية والجيوحرارية وإنتاج التمور والزيتون والصيد البحري، إضافة إلى الأنشطة المنجمية والصناعات الاستخراجية والسياحة الشاطئية والصحراوية والثقافية والصناعات التقليدية والطاقات المتجددة.

خريطة عدد 02: الخصائص الاقتصادية لولايات الجنوب التونسي

وقد شهدت سنة 2025 مؤشرات إيجابية في عدد من القطاعات الاقتصادية بالجنوب التونسي، تجسدت في تحسن الإنتاج الفلاحي والصناعي، واستعادة نسق النشاط السياحي، وتعزيز حركة النقل الجوي والبحري، بما ساهم في دعم التشغيل وتنشيط المبادلات التجارية وتحسين مساهمة الجهة في الاقتصاد الوطني.

وفيما يلي قراءة شاملة لأبرز المؤشرات الاقتصادية المسجلة بولايات الجنوب التونسي خلال سنة 2025، من خلال استعراض أداء القطاعات الإنتاجية والخدماتية الرئيسية.

1. الفلاحة والصيد البحري

يعتبر القطاع الفلاحي في ولايات الجنوب التونسي ركيزة أساسية في الدورة الاقتصادية الوطنية، حيث يساهم بقسط وافر في الإنتاج الوطني وتوفير العملة الصعبة من خلال تنمية الصادرات الفلاحية. وتتمثل أهم المنظومات الفلاحية بولايات الجنوب في:

منظومة التمور

تعتبر التمور من الركائز الأساسية للقطاع الفلاحي في تونس، حيث تحتل موقعًا متقدمًا من حيث القيمة الاقتصادية والتصدير مقارنة ببقية الأنشطة الفلاحية وتعدّ ثاني منتوج فلاحي مصدّر بعد زيت الزيتون بعائدات تمثّل حوالي 20% من الصادرات الفلاحية.

وتحتل تونس مرتبة متقدمة ضمن أكبر 10 منتجين عالميًا للتمور، وتتميّز خصوصًا بجودة إنتاجها، لا سيما صنف "دقلة النور" الموجّه أساسًا للتصدير.

وقد وفرت واحات الجنوب التونسي خلال الموسم الفلاحي 2024-2025، حوالي 347 ألف طن من التمور مسجلة بذلك تراجعا بنحو 10,7% مقارنة بالموسم السابق نتيجة العوامل المناخية. ويمثل صنف "دقلة النور" الجزء الأكبر من هذا الإنتاج الذي يعادل 4% من الإنتاج العالمي.

وعلى المستوى التصديري، تمّ ترويج ما يقارب 121 ألف طن من التمور بعائدات تناهز 850 مليون دينار. وتستأثر الأسواق الأوروبية (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا) بالحصة الكبرى من الصادرات بنسبة 50%، تليها الأسواق المغاربية بـ 20%، ثم أسواق أمريكا الشمالية وآسيا والشرق الأوسط.

وتعتبر ولاية قبلي القطب الرئيسي والمهيمن على إنتاج التمور بحوالي 60% تليها ولاية توزر بنسبة انتاج تقارب 35%، فولايتي قابس وقفصة بمساهمة تقدر بـ 5% مما يعكس تمركز منظومة إنتاج التمور أساسًا بولايات الجنوب التونسي.

منظومة الزياتين

يحتل قطاع الزياتين مكانة استراتيجية في ولايات الجنوب، حيث تبلغ مساحة أشجار الزيتون 419 ألف هكتار. وتحتل ولاية مدنين المرتبة الأولى من حيث المساحات المغروسة بحوالي 206,5 ألف هكتار أي بنسبة 49,2% تليها ولاية قفصة بمساحة 84,7 ألف هكتار فولاية قابس بـ 75 ألف هكتار وأخيرا ولاية تطاوين بمساحة 53 ألف هكتار.

وبناءً على التقديرات الوطنية التي أشارت إلى بلوغ صابة الزيتون أكثر من 1,6 مليون طن لموسم 2024-2025، قدّر إنتاج الزيتون بولايات الجنوب بـ 480 ألف طن، وهو ما يمثل نسبة 30% من الإنتاج الوطني، مما يعزز مكانة ولايات الجنوب في نمو هذا القطاع.

ورغم غياب الإحصائيات التصديرية الدقيقة والخاصة بزيت الزيتون للجنوب التونسي بصفة منفصلة، إلا أن الصادرات على المستوى الوطني شهدت أرقاماً قياسية بتصدير أكثر من 190 ألف طن بعائدات فاقت 5000 مليون دينار، ويساهم إنتاج الجنوب (الذي يمثل قرابة الثلث) بقسط كبير في تلبية هذه الطلبات التصديرية.

منظومة الزراعات الجيوحرارية

تتركّز الزراعات الجيوحرارية في تونس أساسًا بولايات قابس وقبلي وتوزر. وقدّرت المساحات المستغلة خلال موسم 2024–2025 بحوالي 300 هكتار، بإنتاج يتراوح بين50 و60 ألف طن.

وتُعد ولاية قابس القطب الأول بما يقارب نصف المساحات، تليها قبلي ثم توزر. وتواصل الطماطم هيمنتها على القطاع، حيث تستأثر بأكثر من 55% من إجمالي المساحات المستغلة، وتتجاوز حصتها 85% لدى الشركات الكبرى المصدرة. ويُوجَّه جزء هام من هذا الإنتاج إلى الأسواق الخارجية (خاصة الأوروبية) نظرًا لجودته العالية وإنتاجه خارج الموسم بفضل الطاقة الجيوحرارية.

منظومة اللحوم الحمراء

يمتلك الجنوب التونسي ثروة حيوانية هامة تمثل إحدى ركائز النشاط الفلاحي بمختلف جهاته، حيث يوفر حوالي 24 ألف طن من اللحوم الحمراء ويساهم بنسبة 22 % من الإنتاج الوطني وهو ما يعكس أهمية هذا القطاع في تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

جدول عدد 01: مقارنة قطيع الماشية وإنتاج اللحوم بالجنوب مع المستوى الوطني

الصنف	حجم القطيع بالجنوب (ألف رأس)	النسبة من القطيع الوطني %	إنتاج الجنوب من اللحوم (طن)	الإنتاج الوطني من اللحوم (طن)
الأبقار	24,2	6,2	2 940	43 780
الأغنام	1 898,2	41,0	12 834	50 710
الماعز	824,5	89,0	5 473	11 210
الإبل	46,5	–	2 670	4 000
المجموع	–	–	**23 917**	**109 700**

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، ولايات الجنوب في أرقام 2024 وديوان تربية الماشية وتوفير المرعى

بالإضافة إلى ذلك، يُوفر قطاع تربية الماشية بولايات الجنوب منتجات حيوانية ثانوية تمثل إمكانيات لتطوير أنشطة التثمين والتحويل، حيث يُنتج حوالي 794 طناً من الجلود و1477 طناً من الصوف تمكن من تعزيز القيمة المضافة للمنتجات المحلية.

منظومة الصيد البحري

تمتد سواحل الجنوب على طول 640 كلم وتشمل بحيرتين تمسحان 80 ألف هكتار (بوغرارة والبيبان) تزخران بمخزون سمكي ثري وذي قيمة تجاريّة عالية.

- ✓ البنية التحتية والأسطول: يضم الأسطول 2860 مركب صيد بحري، 28 ورشة صنع وتصليح السفن، 26 مصنع ثلج و437 وسيلة نقل مبردّة، بالإضافة إلى وحدات لتربية الأحياء المائية في ولايتي قابس ومدنين.
- ✓ الإنتاج والتشغيل: يناهز معدل إنتاج الأسماك بالجنوب حوالي 32,5 ألف طن، وهو ما يعادل 25,8% من إجمالي الإنتاج الوطني. يوفر القطاع حوالي 11 ألف موطن شغل (17% من اليد العاملة الفلاحية بالجنوب و20% من اليد العاملة في الصيد البحري على المستوى الوطني).
- ✓ المؤشرات التصديرية: تُعد منتجات الصيد البحري التونسية من المنتجات ذات الطلب المرتفع في الأسواق الخارجية. ووفقاً للإحصائيات الوطنية لسنة 2025، بلغت الصادرات الوطنية من منتوجات الصيد البحري حوالي **23,5 ألف طن** بعائدات بلغت قيمتها 571 مليون دينار موجهة أساسًا نحو الأسواق الأوروبية، خاصة إيطاليا وإسبانيا. ويمثل الإنتاج الوفير لولايات الجنوب محركاً أساسياً نظرا لمساهمته في تأمين حاجيات السوق المحلية وتوفير كميات هامة موجهة للتصدير، وهو ما يعكس الإمكانيات الكبيرة للجهة في تطوير قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية وتثمين منتجاته.

2. الصناعة

إنتاج الفسفاط

يُعدّ قطاع الفسفاط من أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد التونسي، نظراً لدوره في دعم الصادرات وتوفير العملة الصعبة والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مناطق الحوض المنجمي بولاية قفصة. وقد شهد القطاع جهوداً متواصلة لاستعادة نسق الإنتاج وتحسين الأداء بعد سنوات من التراجع المرتبط بالصعوبات الاجتماعية واللوجستية والتقنية.

وقد سجلت شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2025 إنتاجاً بلغ 3,9 مليون طن، حيث ساهمت عمليات الصيانة التي شملت معدات الإنتاج ووحدات الغسل في تحقيق هذا التحسن.

وارتفعت صادرات تونس من منتجات الفسفاط ومشتقاته بنسبة 15% خلال سنة 2025، لتعوض بذلك جزء من التراجع الكبير الذي شهده القطاع في سنة 2024.

وعكست المؤشرات المسجلة سنة 2025 بداية إستعادة القطاع لدوره الاقتصادي الاستراتيجي. ويظل نجاح برامج الاستثمار والتحديث وتحسين الحوكمة واللوجستيك عاملاً أساسياً لبلوغ الأهداف الوطنية المرسومة بما يعزز مساهمة قطاع الفسفاط في النمو الاقتصادي والصادرات التونسية خلال السنوات القادمة.

إنتاج الجبس

تضم ولاية تطاوين أهم المكامن الجبسية في تونس، وخاصة بمنطقة مستاوة وواد الغار، حيث يتميز الجبس المستخرج بدرجة نقاوة عالية تتجاوز في بعض المواقع 90%، وهو ما يجعله ملائماً للصناعات التحويلية وإنتاج الجص والمواد الموجهة للبناء والتصدير. وقد أكدت المعطيات القطاعية توفّر مخزون هام من الجبس بالجنوب التونسي يمتد على آلاف الهكتارات، مما يوفر قاعدة ملائمة لاستمرار نشاط عدد من المقاطع ووحدات التحويل الصناعي ويدعم تطوير الصناعات المرتبطة بهذه المادة وتعزيز القيمة المضافة للموارد الطبيعية المحلية.

وشهد قطاع الجبس سنة 2025 استقراراً نسبياً في وتيرة الإنتاج، حيث بلغ معدل الإنتاج الوطني حوالي 30 ألف طن شهريا، وهو ما ساهم في تلبية حاجيات السوق المحلية وتوفير كميات موجهة للتصدير. وتعد شركات التحويل الصناعي بالجنوب، وخاصة بولاية تطاوين، من أبرز الفاعلين في تثمين هذه المادة الأولية عبر إنتاج الجص ومواد البناء الموجهة للسوق المحلية وللتصدير نحو الأسواق الإفريقية والمتوسطية حيث يصدّر الجبس التونسي إلى أكثر من 10 وجهات عالمية أبرزها نيجيريا والكوت ديفوار وليبيا ومالي مما يعكس مكانته ضمن الاستراتيجية التونسية لتنويع السوق التصديرية.

3. السياحة والصناعات التقليدية

السياحة

✓ مقومات الوجهة السياحية بالجنوب التونسي

يمثل الجنوب التونسي وجهة سياحية استثنائية ومتنوعة بفضل احتضانه لقطبين سياحيين هامّين ساحلي وصحراوي. ويزخر بعديد المواقع الطبيعية والأثرية المتميزة وبثراء تاريخي وثقافي فريد، بالإضافة إلى منتوج متنوع وواسع من الصناعات التقليدية، مما يجعله نقطة جذب أساسية للسياحة الداخلية والخارجية.

وعلى مستوى البنية التحتية والخدماتية، يتوفر قطاع السياحة على:

- 234 وحدة سياحية بطاقة استيعاب تبلغ 59 ألف سرير.
- 394 وكالة أسفار.
- 57 مركزاً للتنشيط السياحي.
- 49 مطعماً سياحياً.

ويمثل الجنوب الشرقي التونسي قطبًا سياحيًا جديدًا واعدًا في مجال السياحة الجيولوجية والعلمية والبيئية، لما يزخر به من مقومات طبيعية وجيولوجية فريدة قابلة للتثمين وتنويع العرض السياحي. وفي هذا الإطار،

تبرز الحديقة الجيولوجية الظاهر كأحد أهم المشاريع المهيكلة لهذا التوجه، حيث تمتد على مساحة تقارب 6000 كيلومتر مربع وتشمل سلسلة جبال الظاهر الممتدة على أجزاء من ولايات تطاوين ومدنين وقابس.

وتعد هذه الحديقة أول مشروع نموذجي من نوعه في تونس والثالث على المستوى الإفريقي بعد المغرب وتنزانيا، بما يعزز تموقع المنطقة كوجهة للسياحة الجيولوجية والعلمية، ويتيح استقطاب الزوار والباحثين والمهتمين بالتراث الطبيعي، إلى جانب دعم التنمية المستدامة وتثمين الموارد المحلية وربطها بالموروث الثقافي والسياحي للجنوب.

✓ الانتعاشة السياحية لسنة 2025

شهد الجنوب التونسي خلال سنة 2025 انتعاشة سياحية ملحوظة، تجلت في استقطاب أكثر من 1,6 مليون سائح .هذا التطور المحلي ينسجم مع الطفرة السياحية التي حققتها تونس على المستوى الوطني نتيجة تحسن الطلب الخارجي، خاصة من الأسواق الأوروبية، وعودة الربط الجوي وتكثيف الحملات الترويجية، إلى جانب تحسن الخدمات وتنويع العرض السياحي، حيث تجاوز عدد السياح الوافدين على البلاد التونسية 11,3 مليون زائر.

ويمثل عدد السياح الوافدين على ولايات الجنوب 14% من إجمالي السياح الوافدين على البلاد وقد انعكس هذا الإقبال إيجابا على عدد الليالي المقضاة والتي بلغت حوالي 7,9 مليون ليلة مقضاة، مسجلة ارتفاعا يفوق 6% مقارنة بسنة 2024. أما على المستوى الوطني فسجلت تونس إجمالاً حوالي29,1 مليون ليلة مقضاة بزيادة بلغت 7,2%.

وتساهم جهة الجنوب بـ 27% من إجمالي الليالي السياحية المقضاة على المستوى الوطني، وهو ما يبرز قدرته على استقطاب السياح والمحافظة على إقامتهم لفترات أطول.

يوضّح الجدول التالي تفاصيل الليالي المقضاة وتطورها في مختلف ولايات الجنوب التونسي:

جدول عدد 02: تطور أهم المؤشرات السياحية حسب الولايات

الولايات	عدد الليالي المقضاة (ليلة)		
	2024	2025	% التطور
قبلي	197 544	214 321	8%
قابس	58 543	59 705	%2
مدنين	6 947 071	7 297 398	5%
تطاوين	16 209	14 930	-8%
قفصة	45 517	39 413	-13%
توزر	140 138	242 842	73%
الجنوب	**7 405 022**	**7 868 609**	6%

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير الظرف الاقتصادي لولايات الجنوب 2025

من خلال دراسة الأرقام المسجلة أعلاه، يمكن استخلاص ما يلي:

- هيمنة ولاية مدنين التي تعتبر المحرك الأساسي للسياحة في الجنوب (القطب السياحي جربة–جرجيس)، حيث تستأثر بحوالي 7,3 مليون ليلة مقضاة (حوالي 92,7% من إجمالي ليالي الجنوب)، محققة نموا مستقرا بنسبة 5%،
- طفرة سياحية في توزر التي سجّلت القفزة الأبرز على الإطلاق بتطور استثنائي بلغ 73% في عدد الليالي المقضاة، مما يؤكد الانتعاشة القوية للسياحة الصحراوية والواحية ونجاح التسويق للجهة كوجهة شتوية وثقافية.
- نمو إيجابي في قبلي وقابس حيث حافظت كل منهما على نسق تصاعدي إيجابي بنسب 8% و2% تواليا في عدد الليالي المقضاة.
- في المقابل، سجلت كل من قفصة وتطاوين تراجعا بـ (−13%) و(−8%) على التوالي، مما يستدعي تعزيز خطط الترويج للمسارات السياحية الثقافية والجيولوجية لإعادة إدماجها ضمن المسالك السياحية.

ومن خلال هذه المؤشرات يؤكد الأداء السياحي لولايات الجنوب في سنة 2025 مكانتها كركيزة محورية في الاستراتيجية الوطنية للسياحة التونسية، سواء من حيث الجذب السياحي المتنوع أو طول فترة الإقامة، مع وجود آفاق واعدة لمزيد استغلال الطاقات الكامنة في السياحة الصحراوية والثقافية والجيولوجية والعلمية والبيئية.

الصناعات التقليدية

تعدّ الصناعات التقليدية في الجنوب التونسي من أهمّ مقومات الاقتصاد المحلي والهوية الثقافية، حيث ترتبط الحرف التقليدية بالتراث الصحراوي والأمازيغي والبدوي. وتوفر الصناعات التقليدية قاعدة تشغيلية مهمة لأكثر من 48 ألف حرفي بالجنوب.

ترتكز الصناعات التقليدية بمختلف مناطق الجنوب التونسي على:

- المنتجات الفلاحية الثانوية (الصوف، الجلود، الوبر، سعف النخيل، ...)،
- المواد الطبيعية المحلية (الطين، الحلفاء، النباتات الطبية والعطرية)،
- التصاميم المستوحاة من التراث الأمازيغي والصحراوي،
- مهارات وخبرات النساء في الإنتاج الحرفي، خاصة في النسيج والسعفيات والتطريز.

وتبرز المعطيات المتعلقة بقطاع الصناعات التقليدية لسنة 2025 تفاوتاً في حجم النشاط الحرفي والإنتاج والتصدير بين الولايات، مع تمركز واضح للنشاط الاقتصادي في بعض الأقطاب الجهوية نتيجة توفر مقومات الإنتاج والتثمين. وقد بلغ عدد القطع المنتجة على مستوى الجنوب 6138 قطعة موزعة كالتالي:

- قابس: 4349 قطعة (70,9%)
- قفصة: 1623 قطعة (26,4%)
- مدنين: 166 قطعة (2,7%)

أما بالنسبة للمساحات المحولة للمنتجات الحرفية، فقد بلغت 10538 م^2 موزعة كما يلي:

- قابس: 7646 م² (72,6%)
- مدنين: 599 م² (5,7%)
- قفصة: 2293 م² (21,7%)

وتؤكد هذه المؤشرات ريادة قابس في مجال تثمين المواد الأولية وتحويلها، خاصة في الصناعات المرتبطة بالسعف والنسيج والمنتجات الطبيعية.

وحافظت ولاية مدنين على مكانتها الريادية في المساحة المصدرة من المنتجات الحرفية بـ 4049 م² بقيمة صادرات قدرت بـ 1,3 مليون دينار.

يمثل قطاع الصناعات التقليدية أحد القطاعات الواعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجنوب التونسي، حيث يجمع بين المحافظة على التراث الثقافي وخلق فرص العمل. غير أن تحقيق مساهمة أكبر للقطاع في الاقتصاد الجهوي يتطلب تعزيز التحويل والتسويق والتصدير، خاصة في ولايات قبلي وتطاوين وتوزر التي تمتلك رصيداً حرفياً هاماً يمكن تثمينه بشكل أفضل.

4. النقل

النقل البري

تبرز المعابر الحدودية البرية بالجنوب التونسي كأحد العوامل الداعمة للحركية الاقتصادية وتعزيز المبادلات مع دول الجوار، باعتبارها تمثل بوابات استراتيجية لحركة الأشخاص والبضائع. وقد شهدت هذه المعابر خلال سنة 2025 نسقًا هامًا في حركة العبور، حيث بلغ عدد المسافرين الوافدين نحو 3,5 مليون مسافرا مقابل 3,2 مليون مسافرا مغادرا. ويُعدّ معبر رأس الجدير ببنقردان المحرك الرئيسي لهذه الحركة، إذ إستأثر على أكثر من 41% من إجمالي المسافرين، يليه معبر حزوة بـ 30% ثم معبر ذهيبة–وازن بـ 16%.

كما سجلت هذه المعابر الحدودية عبور أكثر من 1,9 مليون سيارة وافدة و1,4 مليون سيارة مغادرة، وتصدر معبر رأس الجدير هذه الحركة بأكثر من 750 ألف سيارة داخلة و658 ألف سيارة خارجة، يليه معبر حزوة الذي شهد نشاطا ملحوظا خاصة على مستوى السيارات الوافدة بتسجيل 662 ألف سيارة وافدة. أما حركة الشاحنات فقد تركزت أساسا بمعبر ذهيبة–وازن، الذي سجل عبور نحو 53 ألف شاحنة بين الدخول والخروج، مما يعكس أهميته في المبادلات التجارية ونقل البضائع مع القطر الليبي، مقابل محدودية حركة الشاحنات بالمعابر الأخرى.

وتبرز هذه المؤشرات المكانة الاقتصادية واللوجستية للمعابر الحدودية بولايات مدنين وتطاوين وتوزر، ليس فقط باعتبارها نقاط عبور للأشخاص، بل كذلك كرافعة للتبادل التجاري والسياحي والتنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية.

النقل الجوي

سجل مطار جربة–جرجيس الدولي خلال سنة 2025 نشاطًا هامًا في حركة النقل الجوي، حيث بلغ عدد الرحلات 18777 رحلة، كما بلغ عدد المسافرين القادمين 1,169 مليون مسافر مقابل 1,183 مليون مسافر مغادر، في حين بلغ عدد المسافرين العابرين حوالي 16,6 ألف مسافر. وبذلك بلغت الحركة الجملية للمسافرين حوالي 2,368 مليون مسافر خلال السنة، مع تسجيل ذروة النشاط خلال الفترة الممتدة بين شهري ماي وأوت تزامنًا مع الموسم السياحي والعطلة الصيفية.

في حين بلغ عدد الرحلات الجوية 499 رحلة بمطار توزر–نفطة الدولي، مسجلاً حركة محدودة مقارنة بالمطارات الدولية الكبرى. وقد بلغ عدد المسافرين القادمين 16,8 ألف مسافر مقابل 15,7 ألف مسافر مغادر، ليصل إجمالي حركة المسافرين إلى حوالي 32,5 ألف مسافر.

أما مطار قفصة–القصر الدولي، فقد سجل نشاطا استثنائيا ومحدودا للغاية، حيث لم يتجاوز عدد الرحلات الجوية رحلتين اثنتين تم تسجيلهما خلال شهري ماي وجوان. وبلغ عدد المسافرين القادمين 0,6 ألف مسافر مقابل 0,6 ألف مسافر مغادر، في حين لم يتم تسجيل أي حركة للمسافرين العابرين. وبذلك بلغ إجمالي حركة المسافرين خلال السنة حوالي 1,2 ألف مسافر، مما يعكس محدودية الاستغلال التجاري لهذا المطار.

أما بالنسبة لمطار قابس–مطماطة الدولي، فقد إقتصر نشاطه على رحلات الحج والعمرة إذ أمن 5 رحلات وقد بلغ إجمالي المسافرين 1000 مسافر بين قادم ومغادر.

النقل البحري

يتميز ميناء قابس بطابعه الصناعي حيث يؤمن نقل المواد الكيميائية لحساب المصانع المجاورة والمتواجدة بمنطقة قابس الصناعية. ويتمثل نشاط الميناء أساسا في توريد الكبريت والأمونياك وفي تصدير الحامض الفسفوري والأسمدة الفسفاطية.

وقد شهد الميناء التجاري بقابس، خلال سنة 2025، تأمين 391 سفينة وافدة، وتقدر البضائع المفرغة بحوالي 1456 ألف طن و1142 ألف طن من البضائع المشحونة.

أما ميناء جرجيس، فهو يؤمن المبادلات التجارية للجهة التي تقوم أساسا على تصدير الملح البحري والنفط الخام وتوريد المواد البترولية، وقد شهد الميناء، خلال سنة 2025، تأمين 208 سفينة وافدة بحمولة تقدر بحوالي 1642 ألف برميل. وتقدر البضائع المفرغة بحوالي 108 ألف طن و969 ألف طن من البضائع المشحونة ونقل حوالي 9722 مسافر و3664 سيارة.

III. ديناميكية الاستثمار الخاص خلال سنة 2025

1. الخصائص الاقتصادية للسكان

تعدّ ولايات الجنوب التونسي حوالي 493 ألف ناشط مشتغل، أي ما يمثل 13,4% من مجموع الناشطين المشتغلين على المستوى الوطني، وفق نتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024. وتفاوتت نسبة التشغيل بين هذه الولايات، حيث سجلت أدنى مستوياتها بولاية قفصة بـ 32,8%، تليها ولاية تطاوين بـ 33,6%، ثم ولاية قابس بـ 36,6%، وولاية مدنين بـ 37,8%، في حين بلغت 40,4% بولاية قبلي و43% بولاية توزر، مقابل 39,9% على المستوى الوطني.

ويتوزع المشتغلون حسب خصوصية كل ولاية، إذ تمثل الفلاحة والأنشطة الواحية مجالًا مهمًا للتشغيل خاصة بولايات قبلي وتوزر، في حين تتميز قفصة بارتباط جزء من التشغيل بالقطاع المنجمي إلى جانب الخدمات والأنشطة الفلاحية. أما قابس فتتسم بتنوع أكبر في قاعدة التشغيل بفضل الصناعات، الخدمات، الأنشطة البحرية والفلاحية، بينما تستند مدنين وتطاوين إلى قطاعات التجارة والخدمات والنقل والسياحة والأنشطة المرتبطة بالمناطق الحدودية.

أما على مستوى مؤشرات البطالة، فتواصل ولايات الجنوب التونسي تسجيل نسب مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني، مع وجود تفاوتات بين الولايات وبين الجنسين، وهو ما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بقدرة الاقتصاد الجهوي على توفير مواطن شغل كافية، خاصة لفائدة الشباب والنساء. ويبرز ذلك الحاجة إلى مزيد دعم الاستثمار، تثمين الموارد المحلية، تطوير القطاعات الواعدة، وربط التكوين بحاجيات سوق الشغل بما يعزز الاندماج الاقتصادي لسكان هذه الجهات.

جدول عدد03: توزيع نسب البطالة حسب الولاية والجنس 2024

البيانات	تطاوين	مدنين	قابس	قبلي	توزر	قفصة	المستوى الوطني
نسبة النشاط %							
ذكور	66,6%	66,3%	64,0%	66,8%	68,4%	66%	63,5%
اناث	26,8%	27,0%	30,1%	33,8%	36,1%	34,0%	33,6%
المجموع	44,8%	45,6%	46,3%	49,7%	51,9%	49,4%	48,1%
نسبة التشغيل %							
ذكور	56,6%	60,1%	56,0%	61,0%	60,0%	50,0%	55,15%
اناث	14,8%	17,8%	18,9%	21,2%	26,0%	16,0%	25,32%
المجموع	33,6%	37,8%	36,6%	40,4%	43,0%	32,8%	39,86%
نسبة البطالة %							
ذكور	15,1%	9,3%	12,6%	8,7%	12,0%	15,1%	13,12%
اناث	44,7%	34,0%	37,5%	37,3%	27,0%	53,0%	24,57%
المجموع	24,8%	17,0%	21,0%	18,7%	17,1%	16,7%	17,21%

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان والسكنى 2024

وحسب معطيات مكاتب التشغيل الجهوية بولايات الجنوب، إرتفعت عدد عروض الشغل المباشرة بـ 33% سنة 2025 مقارنة بسنة 2024 كما تطورت عدد مطالب الشغل المسجلة في نفس الفترة بـ 29%، إلا أن أغلب المؤشرات التشغيلية بالجهات شهدت تراجعا حادا حيث سجّلت:

- تراجع عمليات التشغيل الجملية بـ **25%** وبـ **65%** لدى حاملي الشهادات العليا،
- تراجع بـ **24%** لعدد المنتفعين بعقود الإعداد للحياة المهنية،
- تراجع بـ **40%** لعدد المنتفعين ببرنامج الخدمة المدنية التطوعية.

جدول عدد 04: تطور مؤشرات التشغيل بولايات الجنوب

البيـان	2024	2025	نسبة التطور (%)
عروض الشغل	3039	4563	+33
عمليات التشغيل	1356	1081	−25
منهم حاملي الشهادات العليا	517	312	−65
مطالب الشغل المسجلة	60739	85645	+29
عقود الاعداد للحياة المهنية	13308	10702	−24
برنامج الخدمة المدنية التطوعية	3488	2492	−40

المصدر: مكاتب التشغيل الجهوية بولايات الجنوب

2. الفلاحة والصيد البحري

حوصلة 1: تطور مؤشرات الاستثمار الفلاحي بولايات الجنوب التونسي بين سنتي 2024 و2025	
المشاريع الفلاحية صنفي "أ" و"ب"	تراجع بـ 5,3% في حجم إستثمارات المشاريع المصرح بها (صنف "أ" و"ب")
	تراجع بـ 3% في عدد المشاريع المصادق عليها
	تطور بـ4,6% في حجم الإستثمارات المصادق عليها
الاستثمارات الصغرى FOSDAP	2014 عملية إستثمارية
	تراجع طفيف في حجم الإستثمارات من 14 مليون دينار إلى 13,7 مليون دينار
دور ديوان تنمية الجنوب	مرافقة 9% من المستثمرين المصرحين بالإستثمار
	إعداد 95 دراسة جدوى إقتصادية

المشاريع الصغرى

يُعتبر الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري من أهم آليات دعم الاستثمار في القطاع الفلاحي في تونس، ويهدف إلى تشجيع الفلاحين والمستثمرين على إنجاز مشاريع فلاحية وتنموية وتحسين الإنتاجية والتصرف المستدام في الموارد الطبيعية.

وتمّ خلال سنة 2025، تسجيل 2014 عملية استثمارية لفائدة صغار الفلاحين بولايات الجنوب، بحجم استثمارات جملية قُدّر بـ 13,7 مليون دينار، مقابل 2145 عملية استثمارية بحجم استثمارات بلغ 14 مليون دينار خلال سنة 2024، مسجّلًا بذلك تراجعًا بنسبة 6% من حيث العدد و2% من حيث حجم الاستثمارات.

وعرفت هذه الإستثمارات تفاوتا كبيرا بين الولايات كما هو مبين بالرسم البياني التالي :

رسم بياني عدد 01: توزيع حجم الاستثمار لصغار الفلاحين حسب الولايات (م.د)

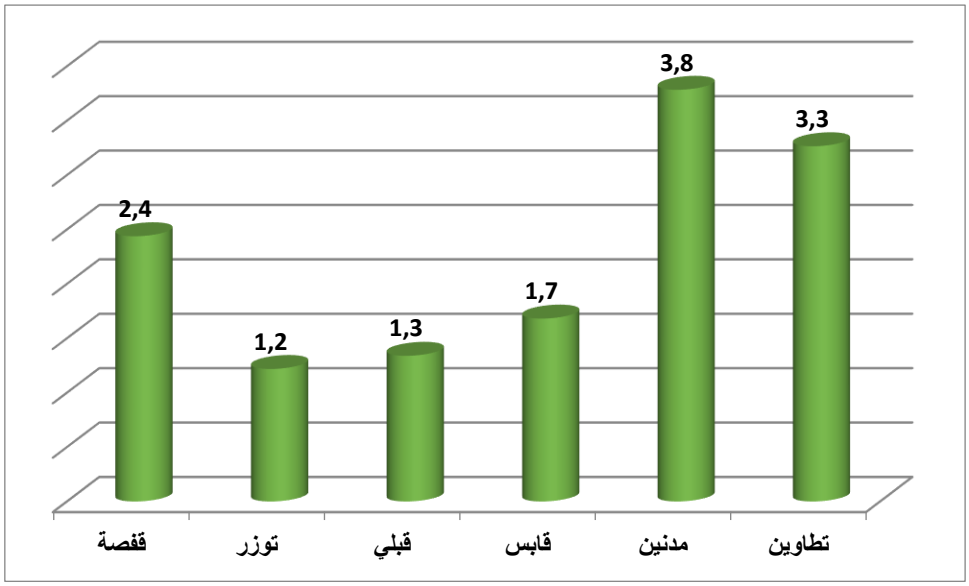

ويرجع هذا التفاوت أساسًا إلى اختلاف الإمكانات الفلاحية المتوفرة بكل ولاية، من حيث المساحات المستغلة وطبيعة الأنشطة الفلاحية المهيمنة على غرار الصيد البحري، تربية الماشية، الإنتاج النباتي، فضلًا عن تباين عدد المستغلين الفلاحيين وخصوصيات النسيج الاقتصادي المحلي، وهو ما ينعكس على حجم الاستثمارات المنجزة ومستوى الطلب على آليات التمويل والدعم الموجهة لصغار الفلاحين.

ب. المشاريع صنفي "أ" و"ب"

شهدت المشاريع الفلاحية المصرح بها من الصنفين "أ" و"ب" خلال سنة 2025 تراجعًا مقارنة بسنة 2024، حيث انخفض عدد المشاريع المصرح بها بنسبة 7%، كما تراجع حجم الاستثمارات المصرح بها بنسبة 6%. ويعكس هذا التراجع فتورًا في نسق المبادرة بالاستثمار الفلاحي، في ظل جملة من التحديات التي يواجهها القطاع، على غرار ارتفاع كلفة الإنتاج، وتقلب الظروف المناخية، وصعوبة النفاذ إلى التمويل بالنسبة لبعض المستثمرين.

كما ساهم ديوان تنمية الجنوب في استقطاب 9% من المستثمرين المصرّحين بالاستثمار، من خلال تأمين المرافقة والتوجيه والإحاطة الفنية، إلى جانب إعداد 95 دراسة جدوى اقتصادية لفائدتهم، بما ساعد على بلورة مشاريعهم وتحسين فرص إنجازها.

وعلى مستوى المشاريع المصادق عليها، سُجّل كذلك تراجعا بنسبة 3% من حيث عدد المشاريع وبنسبة 5% من حيث حجم الاستثمارات المصادق عليها بين سنتي 2024 و2025. ورغم أن نسبة التراجع في المشاريع المصادق عليها تبقى أقل من تلك المسجلة على مستوى التصاريح، فإنها تعكس استمرار حالة الحذر لدى المستثمرين وتراجع حجم المشاريع المزمع إنجازها.

كما يبرز الفارق بين نسب التراجع في عدد المشاريع وحجم الاستثمارات أن الانخفاض شمل أساسًا المشاريع ذات القيمة الاستثمارية المرتفعة، وهو ما يستدعي مزيد دعم الاستثمار الفلاحي وتحسين ظروف إنجاز المشاريع، خاصة في ظل الدور الذي يضطلع به القطاع في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الجهوية.

وتتمثل أهم النتائج المتعلقة بالإستثمار الفلاحي بالنسبة لهذه المشاريع فيما يلي:

جدول عدد 05: تطور الإستثمارات الفلاحية صنفي "أ" و"ب" بولايات الجنوب

المشاريع الفلاحية صنفي "أ" و "ب"		ولايات الجنوب	
		2024	2025
المصرح بها	عدد المشاريع	1140	1058
	الإستثمارات (م.د)	169	160
	مواطن الشغل	850	926
المصادق عليها	عدد المشاريع	765	739
	الإستثمارات (م.د)	87,5	91,5
	قيمة المنح (م.د)	27,8	24,5
	مواطن الشغل	745	686

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

وتوزعت المشاريع الفلاحية المصرح بها والمصادق عليها حسب الولاية كالتالي:

رسم بياني عدد 02: توزيع الاستثمارات الفلاحية المصرح بها والمصادق عليها (م.د) حسب الولايات خلال سنة 2025

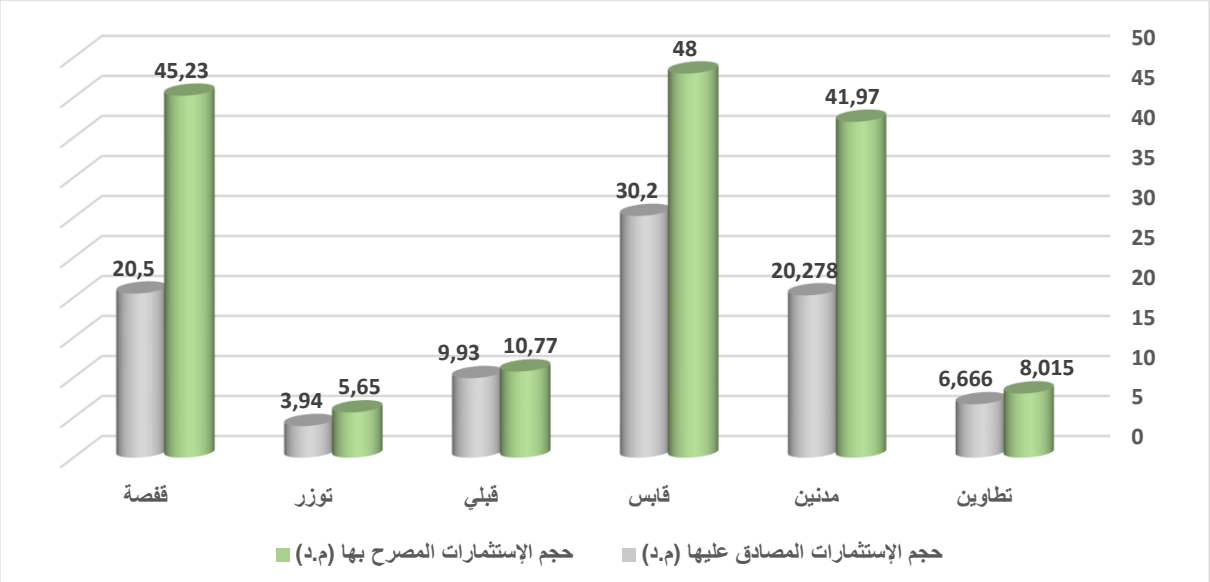

ويعكس هذا التفاوت اختلاف الإمكانات الفلاحية والاقتصادية بين الولايات، إضافة إلى تباين حجم المشاريع الاستثمارية وقدرتها على استيفاء شروط المصادقة.

وبالنسبة للمشاريع المصادق عليها والمنتفعة بالمنح، فقد شملت بالأساس المشاريع الفلاحية المندمجة، مشاريع تربية الماشية والتسمين والفلاحة السقوية، مشاريع الخدمات الفلاحية على غرار وحدات خدمات النقل المبرد للمنتوجات الفلاحية ومشاريع إنتاج الباكورات والغراسات ومشاريع التحويل الأولي للمنتجات الفلاحية .

3. الصناعات المعملية والخدمات

حوصلة 2: تطور الاستثمار الصناعي بالجنوب التونسي بين سنتي 2024 و2025	
الإستثمارات المصرح بها في الصناعة	تطور بـ 43,7 % في العدد تطور بـ 125% في حجم الإستثمارات تطور بـ 335% في حجم الإستثمارات الموجهة كليا للتصدير 76% من حجم الإستثمارات بمناطق التنمية الجهوية
أهم القطاعات الإستثمارية	الصناعات الغذائية والفلاحية: 61,4% الصناعات المختلفة: 10% قطاع إنتاج الطاقة: 7,6%
المشاريع المنجزة	49 مشروعًا 57,6 مليون دينار 414 موطن شغل محدث
الإستثمارات المصرح بها في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة	تطور بـ30% من حيث العدد نمو بـ 179% في حجم الإستثمارات
دور ديوان تنمية الجنوب	مرافقة 7% من المستثمرين المصرحين بالإستثمار
	إعداد 37 دراسة جدوى إقتصادية

أ. الصناعات المعملية

شهد الاستثمار الخاص في القطاع الصناعي بولايات الجنوب خلال سنة 2025 ديناميكية إيجابية، حيث ارتفع عدد نوايا الاستثمار المصرح بها بنسبة 43,7% ليبلغ 539 تصريحًا مقابل 375 تصريحًا سنة 2024. كما سجل حجم الاستثمارات المصرح بها نموًا لافتًا بنسبة 125% ليصل إلى 546 مليون دينار مقابل 242 مليون دينار خلال السنة السابقة.

ويعكس هذا التطور تنامي اهتمام المستثمرين بالقطاع الصناعي في ولايات الجنوب وتعزز جاذبية المنطقة للاستثمار. كما أن ارتفاع حجم الاستثمارات بوتيرة تفوق ارتفاع عدد التصاريح يشير إلى زيادة في قيمة المشاريع المبرمجة وحجمها، بما يؤكد توجّه المستثمرين نحو إنجاز مشاريع صناعية كبرى.

وفي إطار جهوده لدعم الاستثمار، تمكن ديوان تنمية الجنوب سنة 2025 من استقطاب 7% من المستثمرين المصرحين بالاستثمار، من خلال تقديم خدمات الإحاطة والمرافقة والتوجيه، وإعداد 37 دراسة جدوى اقتصادية ساهمت في بلورة أفكار المشاريع وتحسين قابليتها للإنجاز.

ويبين الجدول التالي تطور نوايا الاستثمار الإجمالية المصرح بها حسب النشاط :

جدول عدد 06: تطور نوايا الإستثمار في الصناعات المعملية المصرح بها حسب النشاط

النّشاط	عدد المشاريع		الاستثمارات المصرّح بها (أ.د)		مواطن الشّغل	
	2024	2025	2024	2025	2024	2025
الصّناعات الغذائية والفلاحية	250	331	126095,757	209367,976	2951	**1838**
الصّناعات الكيميائية والمطّاطية	12	20	17653,9	11224,423	69	**144**
صناعة النّسيج والملابس والجلود والأحذية	21	23	2123,502	1561,462	416	**282**
الصّناعات المختلفة	32	54	14578,713	27088,415	202	**344**
صناعة مواد البناء والخزف والبلور	22	37	34500,41	215221,11	125	**275**
الصّناعات الميكانيكية والكهربائية	32	33	23659,4	7208,853	201	**164**
قطاع إنتاج الطاقة	6	41	23760	74478,388	24	**824**
المجمـوع	**375**	**539**	**242371,68**	**546150,63**	**3988**	**3871**

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

ويتبـيّن مـن خـلال توزيـع حجـم الاسـتثمار المصـرح بـه خـلال سـنة 2025 بولايـات الجنـوب حسـب النشـاط، أنّ 61,4% مـن نوايـا الإسـتثمار تهـم الصـناعات الفلاحيـة والغذائيـة يليهـا قطـاع إنتـاج الصناعات المختلفة بـ10% ثم الطاقة بـ 7,6% وصناعة مواد البناء والخزف بـ 6,7 %.

وبالنسـبة لتوزيـع الاسـتثمارات الصـناعية المصـرح بهـا حسـب السـوق، فقـد سـجلت الاسـتثمارات الموجهـة نحـو المشـاريع المصـدرة كليًـا تطـورا هامًـا بنسـبة 335% مقارنـة بسـنة 2024، ممـا يعكـس تنـامي توجـه المسـتثمرين نحـو بعـث مشـاريع صـناعية ذات قـدرة تنافسـية وتصـديرية، ويؤكـد تحسن جاذبية القطاع الصناعي بولايات الجنوب والانفتاح المتزايد على الأسواق الخارجية.

رسم بياني عدد 03: توزيع نوايا الإستثمار في الصناعات المعملية المصرح بها حسب السوق (م.د)

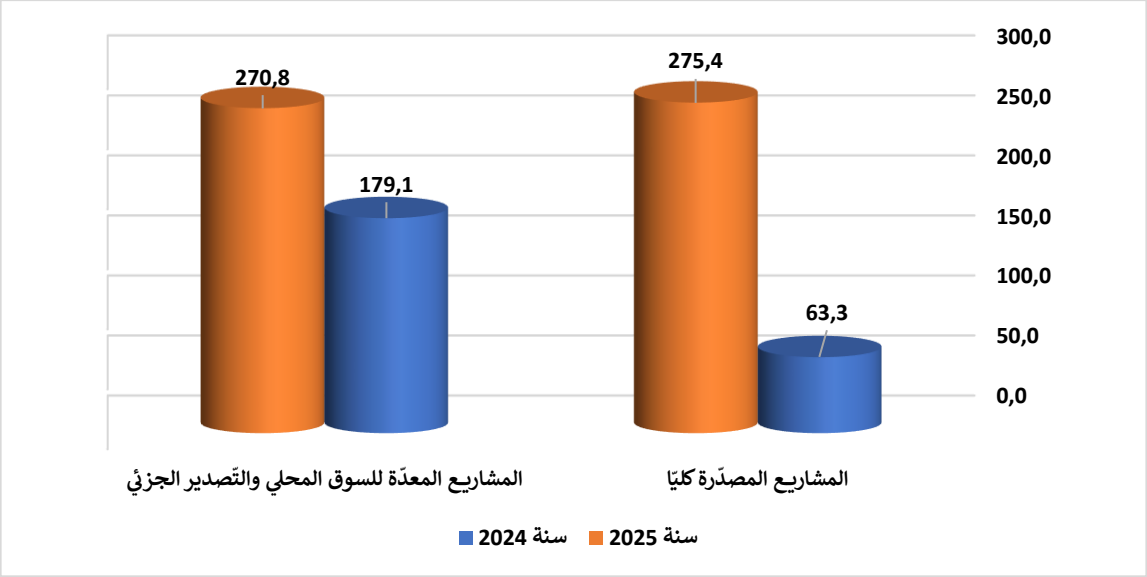

على المستوى الجهوي، تركزت الاستثمارات الصناعية الموجهة للسوق المحلية والتصدير الجزئي أساسًا بولاية مدنين التي إستأثرت بـ 39% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها. أما بالنسبة للمشاريع المصدرة كليًا، فقد تصدرت ولاية قابس باقي ولايات الجنوب باستقطابها نحو 63% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها كما يبينه الرسم البياني التالي.

رسم بياني عدد 04: توزيع نوايا الإستثمار في الصناعات المعملية المصرح بها حسب الولايات (أ.د)

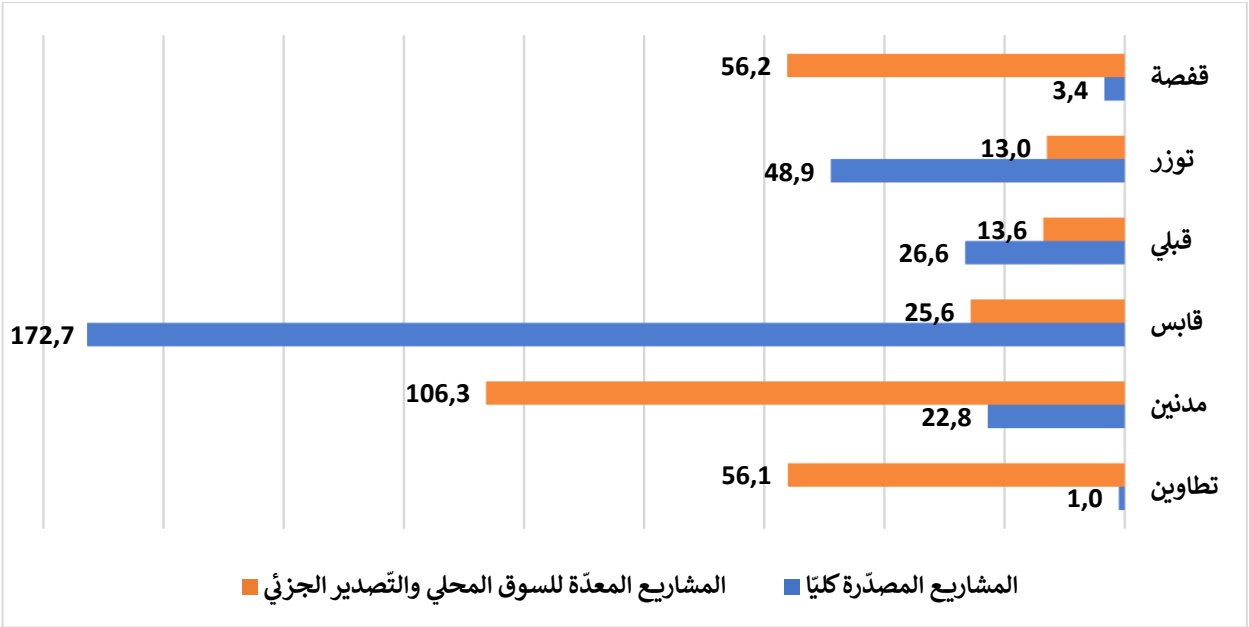

وحسب معطيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد لسنة 2025 ومقارنة بالمستوى الوطني، استأثرت ولايات الجنوب بنسبة 12% من إجمالي عدد المشاريع الصناعية المصرح بها وبنسبة 13,5% من إجمالي حجم

الاستثمارات المصرح بها. ويبرز ذلك الأهمية المتزايدة للجنوب كوجهة استثمارية صناعية، رغم تفاوت مستوى الجاذبية الاستثمارية بين مختلف الولايات.

كما مثل حجم الاستثمارات المصرح بها بمناطق التنمية الجهوية نسبة 76% من إجمالي حجم الاستثمارات المصرح بها بولايات الجنوب، وهو ما يعكس الدور الهام للحوافز والامتيازات الموجهة لهذه المناطق في استقطاب المستثمرين ودعم التوجه نحو توزيع أكثر توازنًا للاستثمارات على المستوى الجهوي.

وبلغ، سنة 2025، عدد المشاريع المنجزة والتي دخلت طور الإنتاج 49 مشروعا بكلفة إستثمار جملية قدرت بـ 57,6 م.د مكّنت من توفير 414 موطن شغل. ويبين الجدول التالي توزيع هذه المشاريع حسب الولايات:

جدول عدد 07: التوزيع الجغرافي للمشاريع الصناعية المنجزة والتي دخلت طور الإنتاج خلال سنة 2025

الولاية	العدد	الاستثمار أ.د	مواطن الشغل
تطاوين	4	4933,91	14
مدنين	21	30762,00	155
قابس	4	8200,00	11
قبلي	3	550,03	4
توزر	3	4350,00	180
قفصة	14	8839,02	50
المجمـــوع	**49**	**57634,96**	**414**

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

ب. الخدمات المرتبطة بالصناعة

بلغت قيمة الإستثمارات المصرح بها في الخدمات المرتبطة بالصناعة بولايات الجنوب 396,4 م.د خلال سنة 2025 مسجلة بذلك إرتفاعا ملحوظا بـ 179% من حيث الاستثمار و30% من حيث عدد المشاريع مقارنة بسنة 2024.

رسم بياني عدد 05: تطور نوايا الإستثمار في الخدمات المرتبطة بالصناعة خلال سنتي 2024-2025

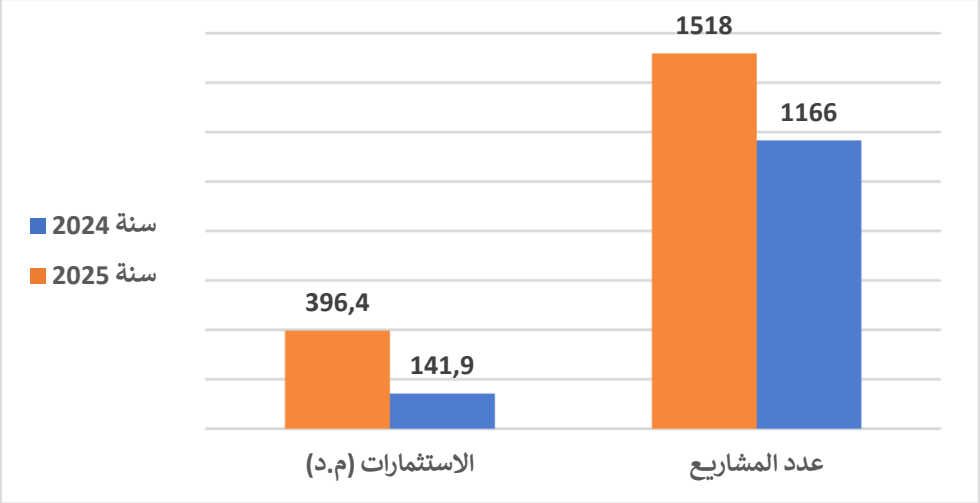

تركزت هذه المشاريع أساسًا في المشاريع الموجهة للسوق المحلية والتصدير الجزئي، حيث مثلت حوالي 92% من حيث عدد المشاريع و99% من قيمة الاستثمارات المصرح بها في قطاع الخدمات. في المقابل، سجلت قيمة الاستثمارات المصرح بها في المشاريع المصدرة كليًا خلال سنة 2025 تطورًا هامًا بنسبة 51% مقارنة بسنة 2024، بما يعكس تنامي توجه بعض المستثمرين نحو الأنشطة ذات القدرة التصديرية.

وحسب معطيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، إستأثرت الاستثمارات المصرح بها في قطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة بولايات الجنوب على 9,8% من عدد المشاريع على المستوى الوطني، و27,6% من إجمالي حجم الاستثمارات المصرح بها، كما ساهمت في إحداث 8,6% من مواطن الشغل المبرمجة مقارنة بالمستوى الوطني. وتبرز هذه المؤشرات الأهمية المتنامية لقطاع الخدمات المرتبطة بالصناعة في دعم النسيج الاقتصادي بالجنوب وتعزيز دوره في استقطاب الاستثمار وخلق فرص العمل.

4. الشركات الأهلية

حوصلة 3: إحداث الشركات الأهلية بالجنوب التونسي خلال سنة 2025	
الإطار التشريعي والدعم	المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المتعلق بالشركات الأهلية مرسوم أكتوبر 2025 المتضمن تسهيلات وحوافز جديدة دعم المبادرة الجماعية وتجاوز الإشكاليات العقارية وتوفير حوافز للاستثمار
الوضعية العامة للشركات الأهلية	98 شركة أهلية: 48 شركة محدثة و50 شركة بصدد التأسيس
توزيع الشركات المحدثة حسب الصنف	16 شركة أهلية جهوية و32 شركة أهلية محلية
دور ديوان تنمية الجنوب	مرافقة شاملة، متابعة الملفات، إعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى

تمثل الشركات الأهلية إحدى الآليات الداعمة للمبادرة الخاصة بولايات الجنوب، خاصة في ظل الإشكاليات المرتبطة بالوضع العقاري وصعوبة إنفراد بعض أصحاب المشاريع بالانتصاب الفردي. فهي توفر إطارًا قانونيًا وتنظيميًا يشجع على العمل الجماعي وتجميع الجهود والموارد، بما يرفع من فرص نجاح المشاريع ويساهم في دفع التنمية الاقتصادية المحلية.

ومنذ صدور المرسوم عدد 15 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 المتعلق بالشركات الأهلية، والأمر الرئاسي عدد 498 لسنة 2022 المؤرخ في 19 ماي 2022 المتعلق بالمصادقة على النظامين الأساسيين النموذجيين للشركات الأهلية المحلية والجهوية، شهد إحداث هذه الشركات بولايات الجنوب تطورًا ملحوظًا. كما عزز المرسوم عدد 3 لسنة 2025 (أكتوبر 2025) هذا المسار من خلال تبسيط إجراءات التأسيس وإقرار جملة من الامتيازات الجبائية والمالية لدعم الاستثمار التنموي المحلي.

وفي هذا الإطار، واصلت الهياكل الجهوية بولايات الجنوب جهودها للتعريف بمشروع الشركات الأهلية، بالتنسيق مع السلط الجهوية ومختلف الإدارات والهياكل المعنية، إلى جانب توفير الإحاطة والمرافقة لباعثي هذه الشركات بهدف تأطيرهم ومساعدتهم على استكمال إجراءات التأسيس.

وقد بلغ العدد الجملي للشركات الأهلية بولايات الجنوب 98 شركة، منها 48 شركة محدثة (16 شركة أهلية جهوية و32 شركة أهلية محلية)، و50 شركة بصدد الإحداث (13 شركة أهلية جهوية و37 شركة أهلية محلية). **وقد اضطلعت مصالح ديوان تنمية الجنوب بدور هام في مرافقة هذا المسار من خلال مواكبة جلسات العمل، ومتابعة ملفات التأسيس، والمساهمة في إعداد الدراسات الأولية ودراسات الجدوى الاقتصادية لفائدة باعثي هذه الشركات.**

جدول عدد 08: التوزيع الجغرافي للشركات الأهلية حسب النوعية

الولاية	الشركات الأهليّة الجهويّة		الشركات الأهليّة المحليّة		المجموع
	محدثة	بصدد الاحداث	محدثة	بصدد الاحداث	
تطاوين	4	2	4	6	**16**
مدنين	0	0	6	1	**7**
قابس	1	1	1	5	**8**
قبلي	2	2	8	5	**17**
توزر	3	0	5	9	**17**
قفصة	6	8	8	11	**33**
المجموع	**16**	**13**	**32**	**37**	**98**

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

5. آليات التمويـــل

حوصلة 4: تمويل المشاريع الخاصة سنة 2025	
البنك التونسي للتضامن	3283 مشروعا ممولا 52,67 مليون دينار إستثمارات منجزة 4294 موطن شغل محدث 310 منتفعا بآلية إعتماد الإنطلاق بمساهمة تبلغ 15,6 مليون دينار
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	6 مشاريع ممولة 11,4 مليون دينار إستثمارات ممولة 50 موطن شغل

تدخلات البنك التونسي للتضامن

خلال سنة 2025، انتفع 3283 باعثًا بتمويلات من البنك التونسي للتضامن بهدف بعث أو توسعة مشاريعهم، حيث بلغت جملة الاستثمارات المنجزة حوالي 52,67 مليون دينار، مما ساهم في إحداث 4294 موطن شغل. ورغم أهمية هذه النتائج في دعم المبادرة الخاصة وتعزيز التشغيل، فقد سجّلت تراجعًا طفيفًا مقارنة بالإنجازات المسجلة خلال سنة 2024.

وتتوزع هذه المشاريع حسب الولايات كما يلي:

رسم بياني عدد 06: توزيع تدخل البنك التونسي للتضامن حسب الولايات

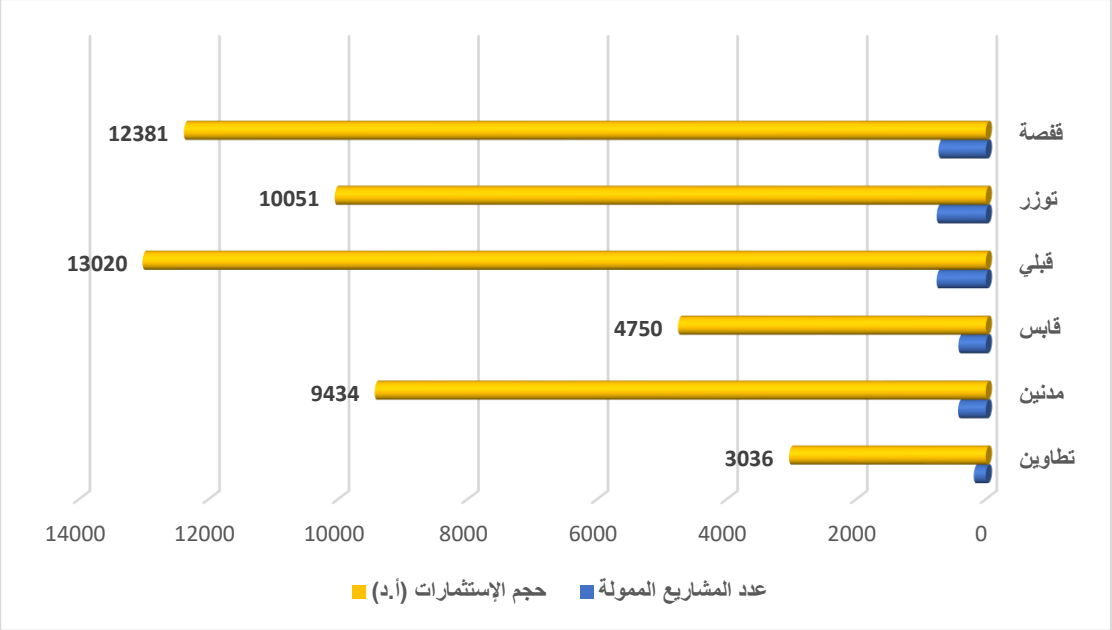

آلية إعتماد الإنطلاق 1

خلال سنة 2025، تمت المصادقة على 310 ملفا للإنتفاع بإعتماد الإنطلاق1 بإستثمارات جملية قدّرت بـ 15,6 م.د وتمويل ذاتي في حدود 2,6 م.د ساهمت في خلق 596 موطن شغل. ومقارنة مع سنة 2024، تمّ تسجيل ارتفاع بـ 20% على مستوى عدد الملفات المصادق عليها و65%على مستوى مبلغ التمويل الذاتي.

جدول عدد 09: حوصلة لتنفيذ آلية إعتماد الإنطلاق1 حسب الولايات

الولاية	عدد المشاريع التي حظيت بالموافقة	الإستثمارات الجملية (أ.د)	التمويل الذاتي (أ.د)	مواطن الشغل
تطاوين	9	178,28	33,68	17
مدنين	47	2 282,15	521,13	91
قابس	34	1 346,16	260,76	76
قبلي	85	4 983,68	655,14	147
توزر	57	2 997,12	474,96	114
قفصة	78	3 824,73	667,32	151
المجمـــوع	**310**	**15 612,12**	**2 612,99**	596
2024	**258**	-	1581,611	-
% التطور	**+20**	-	**+65**	-

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

تدخلات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

ساهم بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تمويل 6 مشاريع خلال سنة 2025 بحجم إستثمار جملي يقدر بـ11,4 م.د وطاقة تشغيلية تقدر بـ50 موطن شغل مسجلا بذلك تطورا بـ 100% في عدد المشاريع وقفزة بـ1128% في حجم الإستثمارات مقارنة بإنجازات سنة 2024 والتي تم تسجيلها خاصة بولاية مدنين التي عرفت تمويل مشاريع مجددة في قطاع الطاقة وقطاع الصناعة.

جدول عدد 10: توزيع تدخلات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بولايات الجنوب

الولاية	عدد المشاريع		الإستثمارات الجملية أ.د		مواطن الشغل	
	2024	2025	2024	2025	2024	2025
تطاوين	2	1	630	613	10	15
مدنين	0	3	0	8580	0	12
قابس	1	1	300	193	5	3
قبلي	0	0	0	0	0	0
توزر	0	0	0	0	0	0
قفصة	0	1	0	2035	0	20
المجموع	**3**	**6**	**930**	**11421**	**15**	**50**

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

6. برامج دعم المبادرة الخاصة والتشغيل

حوصلة 5: برامج دعم المبادرة الخاصة والتشغيل 2025	
برنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل	عدد المنتفعين: 516 حجم الإستثمار: 5 مليون دينار مواطن الشغل: 842
برنامج تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة	عدد المنتفعين: 129 حجم الإستثمار: 1,63 مليون دينار مواطن الشغل: 159
برنامج تمويل الباعثين المنخرطين في إطار المبادر الذاتي	عدد المنتفعين: 175 حجم الإستثمار: 1,53 مليون دينار
برنامج دعم المشاريع والمؤسسات الصغرى المتعثرة	عدد المنتفعين: 103 حجم الإستثمار: 1,4 مليون دينار

برنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل

يهدف برنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل، من خلال التمويل والإدماج الاقتصادي والاجتماعي، إلى تحسين مستوى العيش، والحد من البطالة والفقر وتعزيز المبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وبلغ عدد المنتفعين ببرنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل خلال سنة 2025، **516** منتفعا بكلفة استثمار جملية تجاوزت بـ **5 م.د** وهو ما مكن من خلق **842** موطن شغل. وقد حظيت ولاية قبلي بالنصيب الأكبر من هذه البرنامج بـ 33,6 % من حيث التمويلات و49% من حيث العدد.

جدول عدد 11: برنامج تمويل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل لسنة 2025 حسب الولايات

الولاية	تطاوين	مدنين	قابس	قبلي	توزر	قفصة	المجموع
عدد الجلسات	8	5	8	63	2	27	**113**
عدد المتفعين	57	84	57	253	10	55	**516**
الكلفة الجملية للإستثمار (أ.د)	508,10	823,00	383,50	1685,00	168,26	1450,60	**5018,46**
مواطن الشغل	57	183	200	329	16	57	**842**

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

برنامج تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة

يُعدّ برنامج تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة من الآليات الوطنية الهادفة إلى دعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تسهيل النفاذ إلى التشغيل والتكوين المهني والتمويل وريادة الأعمال.

وبلغ عدد المنتفعين ببرنامج تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة **129** منتفعا خلال سنة 2025 بكلفة استثمار جملية قدرت بـ **1,63 م.د** وهو ما مكن من خلق **159** موطن شغل.

وتتوزع الإستثمارات المرصودة لهذا البرنامج حسب الولايات كما يلي:

رسم بياني عدد 07: توزيع كلفة مشاريع برنامج تعزيز الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2025 حسب الولايات

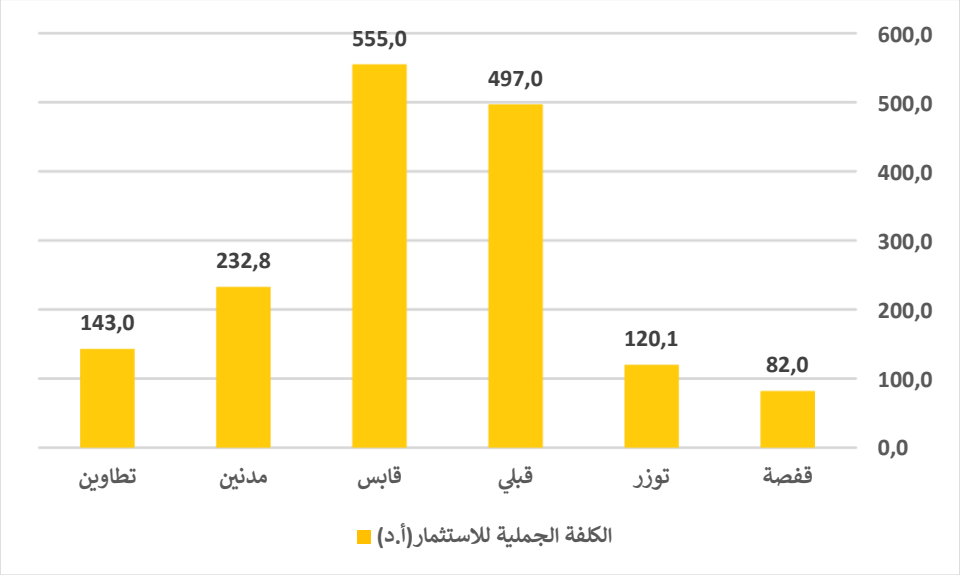

برنامج تمويل الباعثين المنخرطين في إطار المبادر الذاتي

يهدف برنامج تمويل الباعثين المنخرطين في إطار "المبادر الذاتي" إلى دعم أصحاب المبادرات الفردية والأنشطة الاقتصادية الصغرى، عبر توفير إطار قانوني ومالي مبسّط يمكّنهم من الاندماج في الدورة الاقتصادية الرسمية وتحسين موارد رزقهم.

ويندرج هذا البرنامج ضمن توجّه الدولة التونسية نحو دعم المبادرة الخاصة والحد من البطالة والاقتصاد غير المنظم وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، خاصة لفائدة الشباب والنساء وحاملي المشاريع الصغرى.

وبلغ عدد المنتفعين ببرنامج تمويل الباعثين المنخرطين في إطار المبادر الذاتي **175** منتفعا خلال سنة 2025 بكلفة استثمار جملية قدرت بـ **1530 أد.**

جدول عدد 12: برنامج تمويل الباعثين المنخرطين في إطار المبادر الذاتي لسنة 2025 حسب الولايات

الولاية	تطاوين	مدنين	قابس	قبلي	توزر	قفصة	المجموع
عدد الجلسات	5	3	3	43	3	3	**60**
عدد المتفعين	8	11	16	133	3	4	**175**
الكلفة الجملية للإستثمار (أ.د)	73,11	128,09	161,94	947,00	162,00	58,43	**1530,56**

المصدر: ديوان تنمية الجنوب، تقارير متابعة الظرف الاقتصادي بولايات الجنوب 2025.

برنامج دعم المشاريع والمؤسسات الصغرى المتعثرة

يهدف برنامج دعم المشاريع والمؤسسات الصغرى المتعثّرة إلى مرافقة المؤسسات التي تواجه صعوبات مالية أو إقتصادية ظرفية، ومساعدتها على استعادة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل وديمومتها، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة.

ويُعد هذا البرنامج جزءًا من سياسات الدولة الرامية إلى دعم النسيج الاقتصادي الوطني والمحافظة على فرص العمل وتحسين قدرة المؤسسات على الصمود والتنافسية.

وقد إنتفعت، خلال سنة 2025، **103** مؤسسة بهذا البرنامج بكلفة استثمار جملية ناهزت بـ **1,4 م.د.**

المقترحـــات

يتوفر بولايات الجنوب التونسي رصيد هام من الموارد الطبيعية والبشرية القادرة على إرساء ديناميكية تنموية جديدة قائمة على تثمين الخصوصيات المحلية وتنويع القاعدة الإقتصادية وتحسين قدرتها التنافسية، إلى جانب جملة من الحوافز والآليات والبرامج الداعمة، ومن أبرزها:

- المجهود المتواصل للدولة في تطوير البنية الأساسية المنتجة، بما يساهم في توفير ظروف أفضل لانتصاب المشاريع الاقتصادية ودعم تنافسيتها.
- مراجعة منظومة الحوافز والتشجيعات الاستثمارية بهدف دفع المبادرة الخاصة وتحسين مناخ الأعمال، إلى جانب تبسيط الإجراءات المتعلقة بإحداث المؤسسات الاقتصادية وتيسير النفاذ إلى التمويل،
- الدعم الذي توفره برامج ومشاريع التعاون الدولي في مجالي الاستثمار والتنمية، بما يتيح فرصًا إضافية لتمويل المشاريع، وتعزيز جاذبية الجهات، ودعم الديناميكية الاقتصادية المحلية من خلال تطوير المبادرات والاستفادة من الخبرات والشراكات الدولية، إضافة إلى إستغلال مخرجات الدراسات المنجزة حول سلاسل القيمة والقطاعات الواعدة في إطار مشروعي "إرادة" و"الاقتصاد الأخضر والتمكين الاقتصادي للمرأة في تونس"، والتي مكنت من تحديد المجالات ذات الأولوية والفرص الاقتصادية القابلة للتطوير، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات القدرة الأعلى على خلق القيمة المضافة وفرص التشغيل خاصة لدى الفئات الهشة،

وفي إطار تعزيز جاذبية ولايات الجنوب ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تبرز جملة من المحاور الاستراتيجية الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار، تثمين الموارد المحلية، تطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز قدرة الجهات على خلق الثروة وموارد الرزق، والمتمثلة في:

1. دعم الاستثمار وتطوير القطاع الصناعي

يرتكز تطوير القطاع الصناعي على مواصلة تهيئة وتوسعة المناطق الصناعية وتحسين بنيتها التحتية، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية واعتماد آليات أكثر نجاعة على غرار الشباك الموحد للمستثمر لتيسير بعث المؤسسات وتسريع إنجاز المشاريع.

كما يقتضي دعم الاستثمار تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحفيز مؤسسات التمويل والبنوك على تمويل المشاريع الاقتصادية، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وإحداث شبكات عنقودية متخصصة في المنظومات الاقتصادية الخاصة بولايات الجنوب.

وتتوجه الأولويات نحو تطوير الصناعات التحويلية والاقتصاد الأخضر والطاقات المتجددة، مع العمل على تثمين الموارد المحلية المتوفرة، مثل الجبس والفسفاط والتمور وزيت الزيتون والصيد البحري واللحوم الحمراء ومواد البناء...، وربط الاستثمار بالتكوين والابتكار والبحث العلمي لتعزيز القيمة المضافة والقدرة التنافسية.

2. تطوير القطاع الفلاحي وتثمين الموارد الطبيعية

يرتبط دعم التنمية الفلاحية بولايات الجنوب بضرورة ترشيد استغلال الموارد المائية من خلال التوسع في تقنيات الاقتصاد في مياه الري، وتطوير مصادر المياه عبر حفر الآبار، وتحلية المياه، واستعمال المياه المعالجة.

كما تستوجب تنمية القطاع تسوية الوضعيات العقارية وتسريع عمليات المسح العقاري، إلى جانب دعم البحث العلمي واعتماد التقنيات الحديثة والميكنة الفلاحية لتحسين الإنتاجية.

وتشمل الإجراءات المقترحة أيضًا تسهيل نفاذ الفلاحين إلى التمويل، وجدولة الديون، وتنويع الأنشطة الفلاحية من خلال تطوير الزراعات البيولوجية والنباتات الطبية والعطرية وتعزيز تربية الماشية والأحياء المائية.

كما تكتسي حماية الواحات أهمية خاصة عبر المحافظة على الواحات القديمة وإحداث آليات للتدخل لمقاومة الحرائق والتصحر، إضافة إلى دعم الصناعات التحويلية والتسويق والتصدير للمنتجات الفلاحية.

3. تعزيز السياحة الصحراوية والثقافية والإيكولوجية والجيولوجية

تمثل السياحة أحد القطاعات الواعدة بولايات الجنوب التونسي، بالنظر إلى ما تزخر به المنطقة من مقومات طبيعية وثقافية وبيئية فريدة، وهو ما يستوجب مواصلة العمل على تطوير منتوج سياحي متنوع ومستدام يثمن هذه الخصوصيات ويحولها إلى فرص إقتصادية وتنموية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية مواصلة دعم السياحة الصحراوية والثقافية والإيكولوجية من خلال تهيئة المسالك والمواقع السياحية، وتحسين البنية التحتية والخدمات المرافقة، وتطوير التجارب السياحية التي تتيح للزائر اكتشاف خصوصيات المنطقة بطريقة مبتكرة ومستدامة.

كما يمثل تثمين الرصيد الطبيعي والجيولوجي للجنوب محورًا هامًا لتنويع المنتوج السياحي واستقطاب فئات جديدة من الزوار، خاصة في مجالات السياحة الجيولوجية والعلمية والبيئية. ويعد مشروع إحداث الحديقة

الجيولوجية بالجنوب الشرقي رافدًا استراتيجيًا في هذا المجال، باعتباره فضاء لتثمين الثروات الجيولوجية والطبيعية الفريدة للجهة والتعريف بها على المستويين الوطني والدولي بما يعزز مكانة الجنوب كوجهة سياحية متخصصة ومتميزة.

ويتطلب تعزيز تنافسية الوجهة السياحية لولايات الجنوب تحسين الربط الجوي والبري وتطوير خدمات النقل، إلى جانب تثمين التراث الثقافي والواحات والمهرجانات المحلية كعناصر جذب سياحي. كما يستوجب، أيضا، دعم السياحة المستدامة والمشاريع الخضراء وتشجيع الاستثمار السياحي وتبسيط الإجراءات مع تعزيز التسويق الرقمي وبناء هوية سياحية مميزة للجهات، إضافة إلى تطوير التكوين المهني في مجال الخدمات السياحية وتنظيم التظاهرات والملتقيات الدولية للتعريف بمقومات السياحة الصحراوية والبيئية بالجنوب.

4. النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الحرفية

يتطلب النهوض بقطاع الصناعات التقليدية تعزيز البنية التحتية الحرفية من خلال إحداث قرى ومناطق حرفية مجهزة توفر فضاءات ملائمة للحرفيين وتدعم تطوير أنشطتهم، إلى جانب تكثيف برامج التكوين والتأهيل والرفع من القدرات في مجالات التصميم والتسويق، خاصة عبر الوسائل الرقمية.

كما يهدف هذا التوجه إلى تعزيز حضور المنتجات الحرفية في الأسواق الوطنية والدولية من خلال دعم المشاركة في المعارض والتظاهرات المتخصصة وتشجيع الابتكار وتطوير التصاميم بما يحافظ على الهوية المحلية ويرفع من القيمة المضافة للمنتجات، إضافة إلى ربط الصناعات التقليدية بالقطاع السياحي بما يساهم في تنويع العرض ودعم التنمية المحلية.

ويستوجب تطوير هذا القطاع كذلك دعم الشركات الأهلية والمجامع الحرفية وتوفير آليات تمويل تتلاءم مع خصوصيات النشاط الحرفي، إلى جانب تثمين الموارد المحلية وتحسين جودة المنتجات، وذلك في إطار رؤية استراتيجية تهدف إلى إرساء صناعات تقليدية مبتكرة ذات هوية مميزة وقادرة على المنافسة.

خاتمة

تزخر ولايات الجنوب التونسي بالعديد من المقومات الاقتصادية والطبيعية والثقافية التي تؤهلها لتعزيز دورها كقطب للتنمية والاستثمار خاصة في قطاعات الفلاحة المستدامة والطاقات المتجددة والسياحة وتثمين الموارد المحلية.

ويتطلب تحقيق ذلك اعتماد مقاربة تنموية متكاملة تقوم على دعم الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتعزيز الشراكات وتثمين نتائج الدراسات حول القطاعات الواعدة بما يساهم في خلق القيمة المضافة، ودفع التشغيل، وترسيخ تنمية جهوية شاملة، عادلة، متوازنة ومستدامة.